

Distr.: General
5 December 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الخامسة والخمسون

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والخمسون
البند ١١٤ (أ) و (د) من جدول الأعمال
مسائل حقوق الإنسان: تنفيذ الصكوك المتعلقة
بحقوق الإنسان؛ التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج
عمل فيينا ومتابعتها

رسالة مؤرخة ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة

إشارة إلى الرسالة المؤرخة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، الواردة من القائم
بالأعمال بالنيابة لإريتريا، ومرفقها، اللذين صدرا بصفتها الوثيقة A/55/630-S/2000/1101،
يشرفني باسم حكومة إثيوبيا أن أصرح بما يلي:

عقد مجلس الأمن في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، اجتماعا لمناقشة الحالة بين
إثيوبيا وإريتريا واستعراضها. وبعد أن نظر المجلس في المسألة القائمة بين البلدين، اقترح عددا
من تدابير بناء الثقة المفيدة جدا والبناءة، والتي يمكن أن يتفق عليها كل من طرفي النزاع.
وترحب إثيوبيا بهذه التدابير وتعتبرها أنها جاءت في الوقت المناسب. بيد أنه في نفس اليوم
اختارت البعثة الدائمة لإريتريا لدى الأمم المتحدة تعميم بيان أدلى به وزير خارجيتها،
بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن والجمعية العامة. ودل البيان أكثر من أي شيء آخر
على أي حد يمكن لإريتريا، ألا تنكر الحماقات التي تورطت فيها فحسب بل وأن تتجاوز
ذلك إلى تحريف ما قاله أو لم يقله الآخرون.

ولا تنوي حكومة إثيوبيا الاستمرار في حوار أصم عقيم مع إريتريا. بل نود أن ننتهز فرصة جو السلام السائد مجددا بين البلدين وفي منطقة القرن الأفريقي بصفة عامة. إن إثيوبيا عاقدة العزم على العمل على النحو الذي أكّده عليه رئيس مجلس الأمن في بيانه ”... للتوصل دون تأخير إلى تسوية سلمية نهائية وشاملة“. ونؤمن كذلك بأن نشر بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا سوف يسهم في هبة جو إيجابي من أجل التوصل إلى اتفاق سلام نهائي وشامل. وتحدونا رغبة قوية في أن يستخدم حضور بعثة الأمم المتحدة لتمكين كلا البلدين من الاتفاق على تعيين ورسم الحدود في أقرب وقت ممكن.

واستجابة للدعوة التي وجهها مجلس الأمن من أجل اتخاذ بعض تدابير بناء الثقة، ساعدت إثيوبيا أمس على فتح ممر بري لصالح بعثة الأمم المتحدة، وكذلك تم تحقيق تقدم ملحوظ نحو تمكين البعثة من فتح ممر جوي. وفيما يتعلق بالوقف المؤقت لعمليات الطرد، فإن إثيوبيا ليس لديها مانع. أما بخصوص مسألة ”الإفراج الفوري عن المدنيين المحتجزين وتأمين عودتهم بصورة طوعية ومنظمة“ تحت إشراف الصليب الأحمر الدولي، فإن إثيوبيا ليس يجوز لها أي مدنيين إريتريين محتجزين. أما الأفراد العسكريون الإريتريون المحتجزون في معسكر ديديسا بإثيوبيا، والذين تطلق عليهم إريتريا اسم ”المدنيين“ فإن حالتهم سوف يتم النظر فيها في إطار الاتفاق بشأن أسرى الحرب. وبالمناسبة فإن لجنة الصليب الأحمر الدولية قد سُمح لها بالوصول إلى هؤلاء المحتجزين منذ البداية.

وبالمقابل، يظل ٣٠.٠٠٠ مدني إثيوبي (من الأطفال والنساء والرجال) معتقلين في جميع أنحاء إريتريا. ولم يُسمح للجنة الصليب الأحمر الدولية وغيرها من الأطراف، مثل سفير الولايات المتحدة السيد بوغوسيان إلا بالوصول إلى جزء صغير من أولئك المحتجزين. ويجد هؤلاء الإثيوبيون أنفسهم في ظروف مؤذية خطيرة، وتلك مسألة عاجلة ومصدر قلق لإثيوبيا. ونحن لا نعلم أن السفير بوغوسيان قد ”تحقق“ من عدم وجود معسكرات اعتقال، كما تدعي ذلك إريتريا. واليوم فقط أصدرت السفارة الإثيوبية في أسمرة بيانا يكشف النقاب عن القبض على آلاف الإثيوبيين منذ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. وأفادت السفارة بأن ”أماكن وجود المجموعة الأخيرة من الأثيوبيين الذين ألقت الشرطة الإريترية القبض عليهم لا تزال مجهولة“. وندعو إلى إطلاق سراح هؤلاء المدنيين الإثيوبيين فوراً ودون شرط وإعادتهم إلى وطنهم تحت رعاية لجنة الصليب الأحمر الدولية.

وعلى الرغم مما ذكر أعلاه، وكجزء من إجراءات بناء الثقة، نود أن نضيف أن على كل من الطرفين الامتناع عن عزو فعل أو أفعال إلى الآخرين ثم الادعاء بأن تلك الأفعال قد شهدت عليها مؤسسات جديرة بالثقة. ومن الأمثلة على ذلك ادعاء إريتريا بأن إثيوبيا

”ارتكبت انتهاكات جسيمة للقانون الدولي في الأراضي المحتلة“. ويستشهدون في ذلك بنشرة صحفية صدرت من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. ومن المؤسف أن تصدر دولة مثل إريتريا، نصف سكانها على الأقل من المسلمين، بيانا يشير إلى أن ”... كنائس ومساجد قد سُلبت من جميع تماثيلها الدينية“. إن المسلمين لا يحتفظون بتماثيل في أماكن عبادتهم. ومن سخرية القدر أن النشرة الصحفية الأصلية لمفوضية شؤون اللاجئين، التي لا تعزو أعمال النهب في أم هاجر إطلاقا إلى أي طرف، كما تزعم ذلك إريتريا، تنسب التماثيل إلى الكنائس لا إلى المساجد (وقد ألحقت النشرة الصحفية المذكورة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بهذه الرسالة).

وأخيرا أود أن أؤكد مرة أخرى أن حكومة إثيوبيا وشعبها، يريان أن الحرب التي فرضتها إريتريا على إثيوبيا قد انتهت. إن أعداءنا الحقيقيين هم الفقر والتخلف. وكما تدل على ذلك الميزانية التي تم اعتمادها أخيرا للسنة المالية الراهنة، فإن جهودنا ومواردنا قد رصدت مرة أخرى للتنمية. ومن هذه ضمن هذه الجهود قرار الحكومة بالشروع في تسريح الجيش. ويتم ذلك حتى قبل التوصل إلى تسوية سياسية نهائية وشاملة. ونحن نفعل ذلك لأننا نؤمن أيضا بأنه إجراء سيساعد على بناء الثقة. ونهيب بإريتريا، البلد الذي لا يتجاوز عدد سكانه ٣,٥ ملايين، ويتعدى قوام جيشه ٣٠٠.٠٠٠ جندي، بأن يحدو حذونا. وإذا أقدم البلدان على تنفيذ هذا الإجراء فإنه سيكون في مصلحة منطقة القرن الأفريقي بأكملها.

وفي عشية زيارة الأمين العام للأمم المتحدة إلى إريتريا وإثيوبيا، من المناسب أن يظهر البلدان استعدادهما الحقيقي لتنفيذ اتفاق الجزائر العاصمة المتعلق بوقف الأعمال الحربية نصا وروحا. وإن إثيوبيا على استعداد لانتهاز هذه الفرصة.

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ١١٤ (أ) و (ب)، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عبد المجيد حسين

السفير

الممثل الدائم